المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

"الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة"

خلال شهر كانون الأول ٢٠٢١.

الفهـــــــــرس

موجز تنفيذي	٣
أ- شهداء وجرحى	٥
ب- أسرى ومعتقلون.	٧
ت- اقتحامات لتجمعات سكنية.	١١
ث- انتهاكات ضد المقدسات.	١١
ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	١٦
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية.	١٧
خ- حواجز عسكرية مفاجئة واغلاقات	٣١
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية.	٣١
ذ- انتهاكات المستوطنين.	٣٤
- مخططات إسرائيلية للحفاظ على أغلبية يهودية في القدس.	٣٤
- تغريم البطريركية الأرثوذكسية ١٣ مليون دولار لـ"كاكال".	٣٦
- قانون جديد يستهدف التعليم ومحاربة الهوية الفلسطينية في القدس.	٣٨

- موجز تنفيذي: -

صعّد الاحتلال الإسرائيلي، خلال الشهر موضع التقرير، كانون الأول ٢٠٢١، انتهاكاته المعهودة ضد القدس المحتلة، بسكانها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وممتلكاتها، في تحدٍ صارخ لجملة من المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي كان **أبرزها**:

- تسببه باستشهاد الفلسطيني محمد شوكت محمد سليمة ٢٥ عاماً – سكان مدينة سلفيت، بحجة قيامه بطعن مستوطن.
- اعتقاله نحو (٤٥٩) مواطنا فلسطينياً، تصدرتها القدس المحتلة، بواقع (١٥٣) معتقلا مقدسيا، بالترافق مع جملة من الانتهاكات المعتادة لحقوقهم الأساسية، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكومية؛ بما فيه اعتماده سياسة الإهمال الطبي للأسرى المرضى، دون اكتراث لما يؤدي اليه ذلك من تهديد ماثل وخطير على حياة بعض منهم، علاوة على إصدار قوات الاحتلال (٢) أوامر إبعاد.
- تنفيذه سلسلة من اقتحاماته لعديد من التجمعات السكنية المقدسية، إذ شهد شهر كانون الأول عام ٢٠٢١، (٣٧٦) عملية اقتحام، كان نصيب القدس المحتلة منها (٣٢) عملية؛ مع ما يرافقها وكالعادة من جرح لمواطنين، وانتهاك لحرماتهم، وتعدٍ وتخريب لممتلكاتهم.
- تنفيذ سلسلة من انتهاكاته ضد المقدسات، وبخاصة المسجد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، بما فيه تسهيل اقتحامه والقيام بجولات استفزازية ينظمها يهود متطرفون في إطار وتيرة متصاعدة لأعداد المقتحمين، إذ بلغ عدد المقتحمين للمسجد الأقصى عام ٢٠٢١ (٣٤١١٢) مستوطنا" حسب إحصائيات دائرة الأوقاف الإسلامية.
- مصادرته، تدميره، والاعتداء على عديد من ممتلكات المدينة المحتلة، العامة والخاصة على السواء، بالتعارض مع ما يوفره القانون والمعاهدات الدولية من حماية للواقعين تحت وطأة الاحتلال، حيث شهد الشهر موضوع التقرير، (٤٢) حادثة مصادرة ممتلكات و(٧٥) حادثة اعتداء على ممتلكات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد كان للقدس نصيب منها.
- مواصلته لأنشطته الاستيطانية والتهويدية، والتي كان أبرزها؛ الكشف عن مخطط لإقامة ٦ مستوطنات، ووضع أعمدة لوضع بوابة الكترونية في شارع العين ببلدة سلوان وغيرها من المشاريع الاستيطانية التي تسعى لتغليب الوجود اليهودي وطمس هوية المدينة,

- **مواصلته هدم / توجيه إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية مقدسية؛ بمزاعم عدم الترخيص؛ في وقت يفرض فيه وكما هو معروف شروطاً أقل ما يقال بأنها تعجيزية للحصول على هكذا رخصة، إذ تشير المعطيات إلى هدم وتدمير العديد المنشآت في القدس المحتلة، حيث وصل عدد المنازل المهدومة (٣٤) منزلا خلال الشهر موضوع التقرير و ١٨٧عملية هدم في عام ٢٠٢١، من بينها ١١٥ منشأة هدمت ذاتيا بأيدي أصحابها.**
- **مواصلته التضييق على التحرك الحر والآمن للمواطنين المقدسيين داخل ومن وإلى مدينتهم المحتلة، ومنها نصبه (٢٥٩) حاجزاً عسكرياً مفاجئاً، كان نصيب القدس منها (١١) حاجزا، الى جانب إغلاقه العديد من شوارعها وطرقاتها.**
- **مواصلة المستوطنين اليهود، اعتداءاتهم وانتهاكاتهم ضد المواطنين المقدسيين وممتلكاتهم، مستفيدين ومستغلين الحماية الكاملة والقوية التي توفرها لهم مختلف مؤسسات الاحتلال.**

بأدناه عرض موسع لأبرز انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي بحق مدينة القدس المحتلة، بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها وغيرها، خلال الفترة موضع التقرير، كانون الأول ٢٠٢١ : -

أ. شهداء وجرحى: -

تسببت أنشطة الاحتلال العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، باستشهاد الشاب الفلسطيني محمد شوكت أبو سليمة، حيث أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه من مسافة صفر في منطقة باب العامود، وأعلنت طواقم الإسعاف لاحقًا عن استشهاده.

وأظهر شريط فيديو مصوّر وثّقه أحد المارّة، لحظة إطلاق النار على الشاب، بينما كان ملقى أرضًا دون مقاومة أو تشكيل خطر على أحد، أُطلق عليه النار على يد عنصرين من عناصر الاحتلال بالحد الأدنى بـ٦ رصاصات على جسده، وزعم الاحتلال أن الشاب نفّذ عملية طعن لمستوطن يبلغ من العمر ٢٠ عاما، كان مارًا من منطقة باب العامود، وقالت طواقم الإسعاف عن الحالة الصحية للمستوطن إنها بين متوسطة وخطيرة.

-إغلاق التحقيقات وتكريم القتلة:-

لاحقا، أغلق قسم التحقيقات مع رجال شرطة الاحتلال "ماحاش"، ملف التحقيق مع جنديين من "حرس الحدود" على خلفية إعدامهما الشهيد محمد شوكت أبو سليمة، وكان مقطع فيديو أظهر إصابة سليمة برصاصة وسقوطه أرضًا وفقدانه القدرة على الحركة، إلا أن اثنين من عناصر "حرس الحدود" واصلا إطلاق الرصاص عليه حتى فارق الحياة شهيدًا.

وتم إغلاق ملف التحقيق في قتل سليمة دون توجيه أي تهمة للجنديين، كما تبنى المدعي العام الإسرائيلي عميت إيسمان قرار "ماحاش".

وكشفت الإذاعة العبرية العامة، أن قيادة "حرس الحدود" كانت تنتظر إغلاق الملف لكي تمنح الجنديين القاتلين وسام تقدير، تكريمًا لهما على عملية الإعدام، وهذا التكريم يتوافق مع موقف رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينيت الذي أثنى على الجنديين، واعتبر أنهما قاما بما يتوجب عليهما القيام به.

- شهداء القدس في عام ٢٠٢١:-

أشار تقرير " مركز وادي حلوة-القدس" في رصده لعدد الشهداء في عام ٢٠٢١، إلى مواصلة سلطات الاحتلال عمليات قتل الفلسطينيين في مدينة القدس، بذريعة "محاولات تنفيذ عمليات طعن أو إطلاق نار، أو حيازة سكين، وتنفيذ عمليات دهس"، حيث أظهرت تسجيلات القتل لعدد من الشهداء أو شهود عيان، توثيق إطلاق النار عليهم رغم إصابتهم، وإمكانية اعتقالهم دون مبرر لقتلهم، كما أكدت التسجيلات منع طواقم الإسعاف الفلسطينية من الوصول إلى موقع إطلاق النار والمصاب، لمحاولة تقديم العلاج الأولي، وكان ارتقاء الشهداء عام ٢٠٢١، حسب التسلسل التالي:-

- **٢٠٢١/٥/١٦ استشهد الشاب شاهر أبو خديجة من بلدة كفر عقب، بعد تنفيذه عملية دهس ضد جنود الاحتلال المتمركزين عند مدخل "كرم الجاعوني"، في حي الشيخ جراح بالقدس.**
- **٢٠٢١/٥/٢٤ استشهد الفتى زهدي الطويل ١٧ عاماً، وهو طالب في الثانوية العامة "التوجيهي" من بلدة كفر عقب، بعد تنفيذه عملية طعن عند محطة "القطار الخفيف" في الشيخ جراح (شارع رقم ١).**
- **٢٠٢١/٧/٢١ استشهد الشاب عبده يوسف الخطيب التميمي ٣٥ عاماً، داخل مركز التوقيف بـ"المسكوبية" في القدس الغربية، بعد اعتقاله بعدة أيام على خلفية مخالفات سير، وبعد تسلم الجثمان ظهرت علامات الضرب والاعتداء على عدة أماكن في جسده.**
- **٢٠٢١/٩/١٠ استشهد الدكتور حازم الجولاني، من بلدة بيت حنينا، بعد تنفيذه عملية طعن عند باب المجلس من الجهة الخارجية.**
- **٢٠٢١/٩/٣٠ استشهدت السيدة إسراء خزيمية من بلدة قباطية في محافظة جنين، عند باب السلسلة من الجهة الخارجية.**
- **٢٠٢١/١١/١٧استشهد الفتى عمر إبراهيم أبو عصب ١٦ عاماً، من بلدة العيسوية، برصاص قوات الاحتلال ومستوطن، في شارع الواد بالقدس القديمة.**
- **٢٠٢١/١١/٢١ استشهد الشاب فادي محمود أبو شخيدم ٤٢ عاماً، من مخيم شعفاط، بعد اشتباك مسلح في طريق "السلسلة" بالقدس القديمة.**

- **٢٠٢١/١٢/٤ استشهد الشاب محمد شوكت سليمة ٢٥ عاماً، من مدينة سلفيت، بإطلاق النار عليه خارج باب العمود في القدس.**
- احتجاز جثامين الشهداء المقدسيين: -

قال مركز المعلومات أن سلطات الاحتلال تواصل احتجاز جثامين شهداء مقدسيين في الثلاجات وهم: جثمان الشهيد مصباح أبو صبيح منذ شهر تشرين أول ٢٠١٦، جثمان الشهيد فادي القنبر منذ شهر كانون ثاني ٢٠١٧، شهيد الحركة الأسيرة عزيز عويسات منذ شهر أيار ٢٠١٨، الشهيدين شاهر أبو خديجة وزهدي الطويل منذ أيار ٢٠٢١، الشهيدين عمر أبو عصب وفادي أبو شخيدم منذ تشرين الثاني ٢٠٢١.

ب. أسرى ومعتقلون: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير كانون أول ٢٠٢١، (٤٥٩) مواطنا فلسطينياً في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تصدرتها مدينة القدس المحتلة، بواقع (١٥٣) معتقلا مقدسيا.

وأشار الرصد السنوي لـ" مركز وادي حلوة- القدس" عن العام ٢٠٢١، إلى تنفيذ قوات الاحتلال اعتقالات غير مسبوقة شهدتها شوارع وأحياء مدينة القدس، خاصة خلال شهري أيار وحزيران الماضيين، والعدد الأكبر منها كان باعتقالات ميدانية، خلال مواجهات الأقصى وباب العمود والشيخ جراح، ولم تفرق الاعتقالات بين بالغ وطفل، أو بين ذكر وأنثى.

وكانت الاعتقالات تترافق مع الاعتداء بالضرب، ومنع علاج المصابين منهم، أو تحويلهم للعلاج وهم قيد الاعتقال والقيود بأيديهم وأقدامهم، واستدعاءات رغم الإصابات، إضافة إلى رش الفلفل والصعقات الكهربائية، والتنكيل بهم داخل غرف المراقبة في باب العمود، وشهدت الاعتقالات إطلاق الرصاص الحي في عدة مرات نفذتها وحدة المستعربين.

ومن بين المعتقلين مديرة مدرسة الشابات المسلمات في القدس وعدد من الموظفين، بعد اقتحام قوات الاحتلال المدرسة وتفتيشها وترويع طلبتها في الأول من أيلول، ونهاية العام اقتحمت مدرسة الروضة

الحديثة في الشيخ جراح، واعتقلت مديرتها والمرشدة الاجتماعية، وطالبتين شقيقتين واستدعيت ثالثة للتحقيق، بحجة "تنفيذ طالبة عملية طعن لمستوطنة في الحي".

ورصد مركز معلومات وادي حلوة (٢٧٨٨) حالة اعتقال خلال العام الماضي، ومن بينها " ٣٤ طفلا "أقل من جيل المسؤولية/ أقل من ١٢ عاماً"، ٧٠٧ قاصرا، ١٣٦من الإناث بينهن ٢٦ قاصرة.

وأوضح المركز أن أعلى الأشهر التي نفذت فيها الاعتقالات في القدس كانت أيار، حزيران، وتشرين الأول.

وسجلت الاعتقالات الميدانية نسبة كبيرة من حالات الاعتقال، من شوارع القدس والمسجد الأقصى وطرقاته وحي الشيخ جراح، إضافة الى اعتقالات من بلدات القدس وأحيائها بعد اقتحام المنازل وتفتيشها أو خلال مواجهات في الأحياء وفعاليات مختلفة، وسجلت أعلى حالات الاعتقال في بلدة سلوان، العيسوية، الطور، والقدس القديمة.

وحولت سلطات الاحتلال ٣٤ مقدسيا للاعتقال الإداري لفترة تتراوح بين ٣ – ٦ أشهر "بعض الأسرى جدد لهم الاعتقال الإداري لأكثر من مرة"، وتصاعدت قرارات الاعتقال الإدارية خلال شهري أيار وحزيران.

ومن بين المعتقلين رصد المركز أكثر من ٣٠ حالة اعتقال لموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية "حراس/ سدنة/ لجنة أعمار".

ومن بين المعتقلين ٢٣ طالبا من داخل مدارسهم، أو خلال توجههم صباحا الى مدارسهم أو بعد خروجهم منها.

- <u>الأسرى ... عقوبات وملاحقات لا تنتهي: -</u>

يحتل ملف الأسرى جزءا من أحداث عام ٢٠٢١، حيث تواصل سلطات الاحتلال سياسة العقوبات والتنكيل بالأسرى وعائلاتهم، فيما شهد شهر أيلول كسراً لمنظومة الأمن باختراق ٦ أسرى جدران سجن جلبوع حتى إلقاء القبض عليهم خلال أسبوعين.

وتواصل سلطات الاحتلال ملاحقة الأسرى المقدسيين المحررين وعائلاتهم، وعائلات أسرى قيد الاعتقال بقرارات وعقوبات مختلفة، كفرض الإبعاد أو مصادرة الأموال أو سحب حق الإقامة في القدس.

في شهر تشرين الأول صادق المستشار القضائي لحكومة الاحتلال أفيحاي مندلبليت، ووزير القضاء جدعون ساعر، على قرار يقضي بسحب الهوية من الأسير المحرر صلاح الحموري، بحجة "تشكيله خطراً على الدولة والمواطنين وعدم الولاء لإسرائيل والانتماء للجبهة الشعبية ونشاطه بها"، وقضى الحموري حوالي ٩ سنوات في سجون الاحتلال، ومُنع من دخول الضفة الغربية، وعام ٢٠١٦ رحلت سلطات الاحتلال زوجته إلى فرنسا، وتمنعها هي وطفلها حتى اليوم من دخول البلاد.

وواصلت سلطات الاحتلال خلال عام ٢٠٢١ تطبيق قرار وزير الجيش في حكومة الاحتلال، بقطع رواتب أسرى فلسطينيين من القدس بحجة " تلقيهم رواتب شهرية من السلطة الفلسطينية مما يشجعهم على الإرهاب وتنفيذ عمليات" حسب وصفه، ونفذت سلطات الاحتلال اقتحامات لمنازل أسرى محررين وأسرى قيد الاعتقال، وصادرت منهم مبالغ مالية ومصاغ إضافة إلى فرض حجوزات على الحسابات البنكية.

وضمن سياسة العقاب الجماعي ضد الأسرى والأسرى المحررين، قطعت سلطات الاحتلال حق "التأمين الوطني الصحي" عن أكثر من ٣٠ أسيراً داخل السجون الإسرائيلية وأسرى محررين، من بينهم زوجة أسير فلسطيني، كما أصدرت ما يزيد عن ٥٠ قرار منع سفر لفترات متفاوتة.

وفرضت سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية على ٥ أسرى محررين، وهي قرارات تفرض عليهم البقاء داخل مناطق سكنهم، وتمنعهم من التحرك داخل مدينة القدس ومن حرية التنقل، وحددت لهم مسارات وطرقات لسلكها في حال اضطروا للتحرك إلى الضفة الغربية أو الداخل الفلسطيني، وفرضت الإقامة الجبرية العام الماضي على ناصر أبو خضير في شعفاط، يعقوب أبو عصب وناصر الهدمي في حي الصوانة، سليم الجعبة حي الثوري، وماجد الجعبة من البلدة القديمة، ويشار أن ماجد الجعبة وسليم الجعبة اعتقلا شهر تشرين الأول وهما قيد الجبرية.

- أوامر الإبعاد:

سجل شهر كانون الأول ٢٠٢١، ارتفاعا ملحوظا في عدد أوامر الإبعاد، إذ رصد تقرير "دائرة شؤون المفاوضات" التابع للسلطة الفلسطينية (٢) أوامر إبعاد عن الأقصى والقدس، إذ أصدرت سلطات الاحتلال في مدينة القدس، قراراً بإبعاد المواطن: خليل الترهوني (أحد حراس المسجد الأقصى)، لمدة ١٠ أيام عن المسجد الأقصى، كشرط لإطلاق سراحه بعد أن احتجزته في وقت سابق، كما أصدرت قراراً بإبعاد المواطن: يوسف الرشق - سكان مدينة القدس، لمدة أُسبوعين عن المسجد الأقصى.

واصلت سلطات الاحتلال سياسة فرض "الإبعاد" لعشرات المقدسيين، عن القدس، البلدة القديمة، والأقصى، ومنع دخول الضفة الغربية، واستهدفت القرارات مسؤولين ورجال دين ونشطاء فلسطينيين، وكانت القرارات صادرة عن "قائد شرطة القدس أو قائد الجبهة الداخلية، أو محاكم الاحتلال.

وتراوحت فترات الإبعاد بين يومين إلى ٦ أشهر، وفي معظم الحالات تسلم لعدة أيام ثم تُجدد لعدة أشهر، وكان من بين المبعدين عن الأقصى العام الماضي رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري، نائب مدير الأوقاف الإسلامية الشيخ ناجح بكيرات.

ورصد مركز معلومات وادي حلوة-القدس (٥١٩) قرار إبعاد: ٣٥٧ عن المسجد الأقصى، ١١٠ عن القدس القديمة، ٣١ عن مدينة القدس، ١١ منع دخول مدن الضفة الغربية.

كما أصدرت المحاكم قرارات إبعاد عن مكان السكن، منها مناطق جبل المكبر، الطور، العيسوية، واد الجوز، وسلوان، إضافة إلى عشرات قرار الإبعاد مكان الاعتقال خاصة "شوارع القدس والشيخ جراح".

- ملاحقة محافظ القدس: -

للعام الثالث على التوالي، تواصل سلطات الاحتلال ملاحقة محافظ القدس عدنان غيث، بتجديد قرارات المخابرات وأخرى عسكرية ضده بدأت منذ توليه مهامه كمحافظ للمدينة نهاية آب ٢٠١٨، وقال مركز المعلومات أن الاحتلال جدد قرار الإقامة الجبرية على المحافظ في سلوان "منعه من الخروج منها"، ومنعه من دخول الضفة الغربية، ومنعه من التواصل مع ٥١ شخصية فلسطينية أولهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء محمد اشتيه وقيادات ميدانية ونشطاء، ومنعه من القيام بأية فعاليات برعاية السلطة الفلسطينية في القدس، ويشمل القرار: القيام بجمع أو توزيع الأموال باستثناء نشاطات تبرع للمحتاجين فقط، وعمل اجتماعات تنظيمية، والقيام بعقد ندوات أو اجتماعات.

وجدد قرار منع دخوله الضفة الغربية هذا العام، عشية زفاف ابنته الوحيدة "منى"، حيث استدعت المخابرات المحافظ قبل موعد الزفاف بيوم، وبعد تحقيق استمر لساعات تسلّم قرار منع دخول الضفة، علما أن زفاف ابنته كان في إحدى القاعات بمدينة رام الله، وبعد التجديد حُرم المحافظ من مشاركة ابنته في يوم فرحها.

ت. اقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، كانون الأول ٢٠٢١، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية (٣٧٦) عملية اقتحام، كان نصيب القدس المحتلة منها (٣٢) عملية؛ مع ما يرافقها وكالعادة من جرح لمواطنين، وانتهاك لحرماتهم، وتعدٍ وتخريب لممتلكاتهم، الخاصة والعامة على السواء.

ث. انتهاكات ضد المقدسات: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، كانون الأول ٢٠٢١، انتهاكاته الممنهجة ضد المقدسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف.

- **ما يزيد عن ٣٤ الف مستوطن اقتحموا الأقصى عام ٢٠٢١:-**

إذ صرّح مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى الشيخ عزام الخطيب أن "أعداد المتطرفين اليهود المقتحمين للمسجد الأقصى المبارك خلال عام ٢٠٢١ بلغت ٣٤ ألفا و١١٢ متطرفا"، كما ذكر وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية الشيخ حاتم البكري إن شهر كانون الأول المنقضي، شهد هجمة شرسة وكبيرة من المستوطنين -خاصة ما تسمى جماعات "الهيكل" المزعوم- على المسجد الأقصى المبارك.

وأضاف البكري " دُنس الأقصى ٢٢ مرة تنوعت بين سوائب المستوطنين وأعضاء كنيست (البرلمان الإسرائيلي) وطلاب معاهد دينية وعناصر من الجيش والمخابرات"، كما أن الاحتلال واصل حملته التحريضية على المسجد الأقصى وعلى حراسه وسدنته، موضحا أن هذه الغطرسة لم تقتصر على الأقصى فقط، بل امتدت إلى المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل الذي مُنع رفع الأذان فيه خلال الشهر الماضي ٤٨ وقتًا.

وأوصت "جماعات الهيكل" ولجنة الأمن الداخلي ومنظمة (بيدينو) خلال جلسة في الكنيست، بمراقبة أعمال شرطة الاحتلال في الأقصى وتطويرها لصالح الوجود اليهودي فيه، وذلك عبر لجنة خاصة يشكلها الكنيست لهذا الغرض.

كما فرضت سلطات الاحتلال إجراءات أمنية أكثر صرامة فيما يسمى عيد "الحانوكا" حيث دعت منظمات "الهيكل" المزعوم إلى تكثيف الاقتحامات وأداء طقوس وصلوات تلمودية في الجهة الشرقية من المسجد، وقامت بلدية الاحتلال في القدس بإضاءة سورها التاريخي برسوم وشعارات تلمودية استفزازية، في خطوة تستهدف عرض تاريخ مزور للمدينة المقدسة يتماشى مع أساطير "تلمودية" حول المكان.

- **الاحتلال يدرب مستعربين للتسلل للأقصى لأداء صلوات تلمودية:-**

شكّل الاحتلال الاسرائيلي ما تسمى "جماعات الهيكل" المزعوم مجموعات "مستعربين" متنكرين بملابس إسلامية تدربت على التسلل بين المصلين المسلمين داخل المسجد الأقصى المبارك ليلًا ونهارًا، لأداء طقوسهم وصلواتهم التلمودية فيه.

وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن مجموعات من المستوطنين تدربت على التنكر بملابس المسلمين، بهدف التمويه خلال اقتحامهم المسجد الأقصى وأداء صلواتهم التلمودية.

وذكرت القناة ١٣ العبرية في تقرير لها، أن محاولات هذه المجموعة فشلت في كثير من المرّات في حين أن إحداها قد نجحت، زاعمة أن " المجموعة نجحت في اقتحام الأقصى بعد أن ضللت الحراس بسبب اللباس الذي تنكرت به".

وتدعى جماعة "حوزريم لهار" المتطرفة "العودة إلى جبل الهيكل"، وهي من أخطر "جماعات الهيكل"، إذ يمتاز أفرادها بالتطرف وعدم المسؤولية، وهي صاحبة الانتهاكات المتكررة داخل ساحات الأقصى، وتواصل المنظمات المتطرفة مساعيها الحثيثة لتنفيذ مخططاتها وأجندتها ضد المسجد الأقصى، متخذةً خطوات متسارعة وغير مسبوقة لأجل تهويده وهدمه لبناء "الهيكل الثالث" المزعوم مكانه، باعتباره هدفًا استراتيجيًا لها.

يعتبر مسلسل الصراع الدائم والمتكرر الذي يشهده المسجد الأقصى فتيلاً أساسيا لأكثر الأحداث عنفاً وقساوة، وضلعاً قائماً يهدد أمن واستقرار المنطقة كلها، حيث كان عام ٢٠٢١ حافلا بمثل هذه الأحداث، نستعرض أدناه أبرز الانتهاكات التي تعرض لها المسجد الأقصى منذ مطلع العام ٢٠٢١:-

أشار الرصد السنوي الذي نشره " مركز وادي حلوة- القدس" إلى أن سلطات الاحتلال قد حولت باحات المسجد الأقصى المبارك إلى ساحة مواجهة، وصعدت "جماعات الهيكل" من اقتحامه، فيما تصاعدت حدة الاستفزازات بإقامة الصلوات والجولات التوراتية ورفع العلم الإسرائيلي، كما تواصل التدخل في أعمال الترميم وعرقلتها وملاحقة موظفي لجنة الإعمار بالاستدعاء والاعتقال والإبعاد.

ففي مطلع عام ٢٠٢١ قام طاقم إسرائيلي بمسح وتصوير ثلاثي الأبعاد في ساحات المسجد الأقصى المبارك، بآلات تصوير ومسح خاصة، عقب اقتحامه بحراسة ومرافقة ضباط وأفراد الشرطة عبر باب المغاربة.

وشهد المسجد الأقصى مواجهات عنيفة خلال شهري أيار وحزيران ٢٠٢١ "خلال أيام وليالي شهر رمضان"، ردا على دعوات "جماعات الهيكل المزعوم" لاقتحام الأقصى واعتداءات قوات الاحتلال على المصلين.

واقتحمت قوات الاحتلال الأقصى (٧) مرات خلال شهري أيار وحزيران؛ ففي شهر أيار توالت الاقتحامات للأقصى خاصة خلال صلاتي العشاء والتراويح، أو بعد صلاة الفجر، واعتدت القوات على المصلين "بالقنابل الغازية والصوتية والأعيرة المطاطية والضرب بالهراوات والدفع"، لإخلائه من المصلين، وسجلت مئات الإصابات بينها إصابات خطرة.

وحسب توثيق ومتابعة طاقم مركز معلومات وادي حلوة للإصابات، فكان العشرات منها في منطقة الرأس والوجه، كما سجلت عدة حالات إصابة مباشرة بالعيون حيث فقد العديد من الشبان أعينهم.

أما الأسبوع الأخير من شهر رمضان "شهر أيار الماضي" عشية "دعوات لجماعات الهيكل المزعوم" لتنظيم اقتحامات جماعية فيما يسمى "يوم توحيد القدس"، وهي ذكرى احتلال الجزء الشرقي من المدينة حسب التقويم العبري، فتصدى الآلاف لهم بالرباط في الأقصى، وأفشلوا اقتحامه صباحاً "خلال فترة الاقتحامات"، كما أفشلوا "مسيرة الأعلام السنوية" التي تنظم في شوارع القدس.

وعلى مدار أيام شهر رمضان شهدت أبواب الأقصى من الجهة الخارجية خاصة أبواب الأسباط، حطة، الملك فيصل والمجلس، اعتداءات على المصلين خلال توجههم إلى الأقصى، كما عرقلت ومنعت سلطات الاحتلال إدخال وجبات الإفطار الى الأقصى، خاصة في ليلة القدر، كما اقتحمت قوات الاحتلال الأقصى في ١٥ و٢٢ من شهر نيسان الماضي، وأخرجت المعتكفين منه.

وبالعودة الى بداية شهر رمضان – نيسان ٢٠٢١-، اقتحمت قوات الاحتلال مآذن المسجد الأقصى "الأسباط، السلسلة، الغوانمة، والمغاربة"، بالقوة، وقطعت أسلاك السماعات الرئيسية، تزامنا مع

وقت صلاتي العشاء والتراويح، لتأمين احتفالات المستوطنين في ساحة البراق، وقد رفع الآذان وأقيمت صلوات العشاء والتراويح بواسطة السماعات الداخلية للأقصى فقط.

وقبل يومين من عيد الأضحى المبارك، بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٨، اقتحمت قوات الاحتلال الأقصى بعد الفجر، وأخلت المصلين بالقنابل والأعيرة المطاطية والضرب، وحاصرت الشبان داخل المصلى القبلي، وأغلقت أبوابه بالسلاسل، واعتدت على المتواجدين برش الغاز والقنابل باتجاههم، ومنعت الدخول إليه باستثناء موظفي الأوقاف وكبار السن من الفجر حتى العصر، فيما وفرت الحماية لاقتحامات وصلوات المستوطنين للأقصى في ذكرى ما يسمى" خراب الهيكل".

واقتحمت قوات الاحتلال بفرق مختلفة المسجد الأقصى المبارك بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٠، خلال وقفة نُظّمت عقب انتهاء صلاة الجمعة نصرة للأسرى، وقامت القوات بجولة في ساحات المسجد، ونفذت اعتقالات من الساحات والأبواب.

ومن أخطر الانتهاكات التي سُجلت أيضا، إقدام الحاخام المتطرف يعقوب هيمن على نشر صورة لقبة الصخرة المشرفة، وإعلانه عن الحاجة إلى مهندس متخصص في هدم المنشآت، لتقديم مقترح لكيفية إزالة المبنى وإقامة "المعبد الثالث" مكانه.

- <u>اقتحامات المستوطنين المتطرفين للأقصى: -</u>

وفي تطور آخر هذا العام، سمحت محكمة الاحتلال للمستوطنين بأداء "الصلوات الصامتة" في الأقصى خلال الاقتحام وجاء في قرار المحكمة أن صلاة اليهود في المسجد الأقصى يُعدُّ "عملاً مشروعاً لا يمكن تجريمه".

ونهاية عام ٢٠٢١ أعلنت لجنة "الأمن الداخلي" خلال جلسة عقدت داخل "الكنيست" مع "جماعات الهيكل"، أنها ستوصي بمراقبة أعمال عناصر الشرطة في الأقصى وتطويرها لصالح الوجود اليهودي فيه، وذلك عبر لجنة خاصة يشكلها "الكنيست" لهذا الغرض، كما أوصت اللجنة بإنهاء إبعاد المقتحمين اليهود عن الأقصى، وتخفيف إجراءات التفتيش الأمني على المستوطنين، وطالبت بزيادة فترات الاقتحامات لتخفيف الضغط على المجموعات المقتحمة.

ونفذ المستوطنون اقتحامات يومية للأقصى – باستثناء يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع- خلال فترتين صباحية وبعد الظهر، عبر باب المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال القدس، وبلغ عدد المقتحمين للمسجد الأقصى عام ٢٠٢١ " ٣٤١١٢ مستوطنا" حسب إحصائيات دائرة الأوقاف الإسلامية.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة أن أشهر أيلول، تموز، تشرين الثاني، آب، آذار، ونيسان، سجّلت فيها أعلى عدد مقتحمين من المستوطنين، لحلول الأعياد اليهودية فيها أبرزها "رأس السنة العبرية، العرش، الغفران، عيد الفصح، خراب الهيكل، والأنوار"، وتعمد المستوطنون تأدية الصلوات العلنية الفردية والجماعية خلال اقتحام المسجد الأقصى، بدعم حكومي وقضائي واضح.

وأعلنت "جماعات الهيكل" النفخ بالبوق خلال اقتحام الأقصى في "عيد رأس السنة العبرية"، فيما قامت مجموعة من المستوطنين بإدخال "سعف النخيل/ ثمار عيد العرش" إلى الأقصى وأدوا الصلاة، كما رُفع العلم الإسرائيلي مرتين في المسجد أواخر عيد العرش، وأُشعلت "شموع الحانوكاة" في المسجد.

وتواصل شرطة الاحتلال فرض قيودها على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى، بالتواجد على أبوابه ونصب السواتر الحديدية، وفحص الهويات واحتجازها قبل السماح للمصلين بالدخول، إضافة إلى إخراج الشبان من الأقصى خلال فترات الاقتحامات.

وخلال عام ٢٠٢١ منعت سلطات الاحتلال دخول أهالي الضفة الغربية إلى المسجد الأقصى، خاصة أيام الجمع، وذلك بعد توقيفهم واحتجازهم على أبواب البلدة القديمة، وقامت بترحيلهم بواسطة حافلات ومركبات خاصة إلى الحواجز العسكرية المقامة عند مداخل المدينة.

ج. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيه القدس الشرقية المحتلة، حيث شهد الشهر موضوع التقرير،

(٤٢) حادثة مصادرة ممتلكات و(٧٥) حادثة اعتداء على ممتلكات عامة وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق معطيات" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية".

ح. أنشطة استيطانية وتهويدية: -

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، وفي الحقيقة صعَد، كما بالنسبة لبقية انتهاكاته، من أنشطته الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس المحتلة، **كان أبرزها**:

- **حارس الأملاك يدفع نحو إقامة ٦ مستوطنات في القدس**: -

تعمل السلطات الإسرائيلية، من خلال وحدة "حارس الأملاك" في وزارة القضاء، على دفع مخططات بناء استيطاني واسع في القدس المحتلة، وصفتها صحيفة "هآرتس" بأنها "أحياء ومناطق سكنية لليهود في القدس الشرقية."

ويجري التخطيط لإقامة مستوطنة جديدة في حي الشيخ جراح، وأخرى بالقرب من باب العامود، ومستوطنتين بالقرب من بيت صفافا ومستوطنتين أخريين في بيت حنينا وصور باهر، بحسب وثائق اطلعت عليها الصحيفة.

وأضافت الصحيفة أن إقامة قسم من هذه المستوطنات مقرون بتهجير عائلات فلسطينية من بيوتها، بادعاء أن هذه البيوت يديرها "حارس الأملاك" منذ عشرات السنين.

ويستولي "حارس الأملاك"، بحسب القانون الإسرائيلي، على قرابة ٩٠٠ عقار غالبيتها العظمى بملكية فلسطينية في القدس الشرقية، بادعاء أن مالكيها غير معروفين، وسنت إسرائيل قانونا في العام ١٩٧٠ يقضي بنقل عقارات كان يملكها يهود، قبل العام ١٩٤٨، إلى "حارس الأملاك".

وفي العام ٢٠١٧، تم نقل ملف القدس الشرقية إلى الوحدة الاقتصادية لدى "حارس الأملاك"، ويديرها حنانئيل غورفينكل.

وأفادت الصحيفة بأن غورفينكل هو ناشط يميني، وكان قد أسس جمعية لتهويد القدس. ومنذ تعيينه، تعزز التعاون بين "حارس الأملاك" ومنظمات المستوطنين. وفي هذا الإطار، قدم "حارس الأملاك" دعاوى لطرد عائلات مقدسية من بيوتها وإسكان يهود مكانها، بالاستعانة بالمحامي أبراهام موشيه سيغال، الذي يمثل جمعيات استيطانية بينها "إلعاد" و"عطيرت كوهانيم."

وتنظر المحكمة العليا الإسرائيلية، في التماس قدمته جمعية "عير عميم" والجمعية من أجل رفاهية سكان الشيخ جراح ضد "حارس الأملاك"، ويطالب بكشف الإجراءات التي بموجبها تعنى وحدة "حارس الأملاك" بالعقارات التي استولت عليها في القدس الشرقية.

ويشمل الالتماس أمثلة عديدة على تنكيل "حارس الأملاك" بالسكان المقدسيين، وبضمن ذلك بيع شقق يسكنها المقدسيون منذ عشرات السنين إلى مستوطنين ومن دون إبلاغ سكانها، وانعدام الشفافية، وتجاهل حقوق السكان وما إلى ذلك. وتؤكد "عير عميم" على أن الإجراءات التي يتبعها "حارس الأملاك" تتجاهل الوضع الخاص للسكان في العقارات التي يديرها.

وتشمل هذه الإجراءات عشرات البنود، ولا تتطرق إلى إمكانية أن يقدم "حارس الأملاك" بنفسه خططا لبناء منطقة سكنية في أرض يديرها، إلا أن أحد البنود يتطرق إلى ذلك بصورة غير مباشرة، وينص على أنه "في الوقت الذي يبادر و/أو لدى تلقيه توجها بشأن تجديد المدينة أو تحسين التخطيط، يفحص حارس الأملاك جوهر التوجه وتأثيره على العقار المُدار."

ونقلت الصحيفة عن مهندسين ومخططين تأكيدهم على أنه لا توجد سابقة لتحول "حارس الأملاك" إلى مقاول بناء من أجل تحسين العقارات التي يؤتمن عليها.

كما أنه يحظر على "حارس الأملاك" بيع عقار، ولذلك ليس واضحا إذا كانت الشقق التي سيتم بناؤها في مناطق مختلفة بالإمكان بيعها في السوق الحرة أو أنها ستبقى بملكية "حارس الأملاك" ويقوم بتأجيرها. وقالت الصحيفة إن وزارة القضاء لم تجب على سؤال بهذا الخصوص.

ويتبين من الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة أن "حارس الأملاك" يدرس إمكانية دفع مخططات استيطانية في خمس مناطق في القدس المحتلة، وأن غورفينكل التقى مع رئيس بلدية القدس، موشيه ليئون، قبل سنتين، وبحثا دفع هذه المخططات قدما.

ويتعلق المخطط الأول ببناء استيطاني في القسم الغربي في الشيخ جراح، المعروف بمنطقة أم هارون، التي تسكن فيها ٤٥ عائلة فلسطينية، ويدير "حارس الأملاك" معظم العقارات فيها. وتعمل منظمات استيطانية بواسطة المحاكم، وبمساعدة "حارس الأملاك"، من أجل العائلات الفلسطينية من بيوتها. وتم حتى الآن طرد عائلتين فلسطينيتين، ومن المقرر طرد عائلة ثالثة، عائلة سالم وفيها ١١ نفرا، في نهاية الشهر الحالي.

وتظهر وثيقة لـ"حارس الأملاك" أنه يدير ٣٣ قسيمة من أصل ٥٨ قسيمة في الحي، وأن خمس قسائم صادرتها "سلطة أراضي إسرائيل".

وتسمح الخارطة الهيكلية البلدية بهدم المباني القديمة وبناء بنايات جديدة مكانها أو توسيعها بإضافة بناء يرتفع حتى أربعة طوابق.

ويعني هذا المخطط إقامة مستوطنة في قلب الشيخ جراح. وفي الفترة الأخيرة، أنهت دائرة مسجل الأراضي في وزارة القضاء تسجيل حي أم هارون باسم المستوطنين. تندمج هذه المستوطنة مع مخططات أخرى تدفعها منظمات المستوطنين في القسم الشرقي من الشيخ جراح، حيث تواجه ١٣ عائلة فلسطينية دعاوى في المحاكم تطالب بطردها من بيوتها لصالح جمعية "نحلات شمعون" الاستيطانية.

وفي بيت حنينا في شمال القدس المحتلة، يدرس "حارس الأملاك" إقامة مستوطنة تضم عشرات الوحدات السكنية في أرض مساحتها ٦ دونمات بمحاذاة قاعدة للجيش الإسرائيلي. وتوجه "حارس الأملاك" إلى وزارة الأمن من أجل دفع هذا المخطط.

وفي بيت صفافا في جنوب القدس المحتلة، يخطط "حارس الأملاك" إقامة مستوطنة تشمل عشرات الوحدات السكنية بمحاذاة صور باهر.

ويدير "حارس الأملاك" ٣,٣ دونم في هذه المنطقة، ويبحث عن دونمين آخرين لبناء المستوطنة.

ومخطط آخر ينطوي على حساسية بالغة هو إقامة مستوطنة في منطقة باب العامود، المدخل الرئيسي إلى البلدة القديمة. وتوجد خلف مركز تجاري فلسطيني في هذه المنطقة بؤرة استيطانية تسكنها عشر عائلات يهودية، استوطنت هناك بعد أن سلّم "حارس الأملاك" العقار إلى يهود، بزعم أنهم ورثة مالكيه قبل العام ١٩٤٨، وهؤلاء "الورثة" باعوا العقار لجمعية استيطانية

- **تركيب أعمدة لوضع بوابة الكترونية في شارع العين ببلدة سلوان**:-

شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنون، بتركيب أعمدة لوضع بوابة الكترونية في شارع العين ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، وسط انتشار مكثف لقوات وشرطة الاحتلال، وبحسب مصادر ذات علاقة فإن عمالا من جمعية "العاد" الاستيطانية ومن "سلطة الطبيعة" شرعوا بتركيب أعمدة من أجل وضع بوابة الكترونية في شارع العين، بهدف التحكم بحركة أهالي المنطقة، وسط مناوشات اندلعت بين أهالي البلدة وقوات الاحتلال.

- **٢٦ نفق في محيط الحرم القدسي تجعل المباني مهددة بالانهيار**: -

في الوقت الذي تواصل فيه جرافات الاحتلال الإسرائيلي أعمال هدم المقبرة اليوسفية المحاذية لأسوار القدس، حذرت أوساط فلسطينية من شق نفق جديد في محيط المسجد الأقصى المبارك، وقالت إن عدد الأنفاق التي شقتها إسرائيل في منطقة الحرم القدسي تبلغ ٢٦، مما يجعل مبانيه {معلقة في الهواء} مهددة بالانهيار.

وفي تصريحات صحافية، قال الباحث الفلسطيني في شؤون القدس فخري أبو دياب، وهو ابن المدينة الذي تمكن من دخول النفق الجديد، إنه "بطول ٢٥٠ ـ ٣٠٠ متر، وارتفاعه يتراوح من ١٨٠سم إلى مترين، وعرضه من متر إلى متر ونصف المتر، وعمقه ١٥ متراً تحت الأرض، ويمتد من حي سلوان حتى محيط المسجد الأقصى".

وأضاف: "في أثناء تجولنا داخل هذا النفق الذي بدأ العمل بحفره منذ مطلع العام الحالي، اكتشفنا مقطعاً يضم غرفة ومحراباً يعودان ربما للفترة الكنعانية، لكن جرى ترميمهما وإحداث إضافات عليهما في الفترة الأموية، ويتوقع تحويله ليكون مزاراً لترويج روايات الاحتلال وخدمة مشروعه الصهيوني. وهو يندرج في عدد آخر من المشاريع التي تدل على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها التنفيذية تدير هجمة شرسة تستهدف فوق الأرض وتحتها، لتنفيذ مخططها الرامي لمحو الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس، وتهيئتها لتصبح ذات طابع يهودي.

ووفق هذا المخطط، سيتم بناء حي يهودي جديد يمتد من داخل البلدة القديمة ومحيط الأقصى، ويتركز في بلدة سلوان، لإقامة كنس يهودية ومتاحف توراتية ومسارات تلمودية، لاستغلالها في الترويج لرواياتها المزعومة حول الهيكل اليهودي، والادعاء بأن القدس يهودية".

وحذر أبو دياب من أن "أعمال حفر النفق يتخللها استخراج كميات كبيرة من الأتربة والصخور والحجارة، ونقل بعضها إلى أماكن مجهولة أو متاحف إسرائيلية، وأخرى يتم تجييرها وصبغها برموز ودلائل عبرية لتحاكي أساطير مزورة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، تهدد بانهيار ما فوق الأرض. فهناك أكثر من ٢٥ منزلاً يقع في مسار النفق الجديد، وصولاً للبلدة القديمة والمسجد الأقصى، يهددها خطر حدوث تشققات وانهيارات وتصدعات في جدرانها. وهناك خطورة على أسوار وأساسات الأقصى وباحاته".

<u>ويشير أبو دياب إلى أن "٢٦ حفرية ونفقاً إسرائيلياً تمت إقامتها في منطقة مجمع أسفل عين سلوان باتجاه الأقصى والبلدة القديمة منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧. وتتركز معظمها في منطقة عين سلوان ومنطقة وادي حلوة باتجاه باب المغاربة وحائط البراق، ولكنها تصل أيضاً إلى (درب الآلام)، المقدسة لدى أشقائنا المسيحيين، والمدرسة العمرية، وصولاً إلى منطقة باب العامود".</u>

ويبلغ طول هذه الأنفاق ٦ آلاف و٨٠٠ متر، وتبلغ مساحتها نحو ١١ ألف - ١٢ ألف دونم من مساحة الحوض المقدس الذي يمتد من حي الشيخ جراح شمال البلدة القديمة حتى منطقة سلوان جنوب المسجد الأقصى.

وكانت محكمة العدل العليا الاسرائيلية، في القدس، قد باشرت المداولات حول استئناف عائلة دويك ضد إجلائها من منازلها في حي بطن الهوى ببلدة سلوان بالقدس، فاستمعت للأطراف والادعاءات القانونية، وقررت تأجيل إعطاء قرارها.

وقال محامي عائلة دويك، حسام صيام، إن قرار المحكمة بشأن عائلة دويك هو قرار استراتيجي، يتعلق به مصير بقية العائلات المهددة بالإجلاء من منازلها في بطن الهوى.

فإذا تم رفض الاستئناف، فإن هذا يعني إخلاء بناية مكونة من ٤ طوابق لعائلة دويك، يقطن فيها ٢٦ فرداً، إلى الشارع، ويهدد أيضاً بترحيل ٨٦ عائلة مقدسية أخرى بالإجلاء القسري، واستبدال مستوطنين يهود بهم، والمعروف أن جمعية «عطيرت كوهنيم» الإسرائيلية الاستيطانية تدعي أن ملكية الأرض تعود لليهود منذ ١٤٠ سنة.

- **بلدية الاحتلال تقر خطةً تهويدية لبناء برجين سكنيين في مستوطنة (جيلو)**

أقرت (لجنة التخطيط والبناء) في بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة خطة تهويدية لبناء برجين بواقع ٣٠ طابقاً لكل منهما، في مستوطنة (جيلو) الواقعة على أراضي قرية الولجة المهجرة جنوب القدس المحتلة، والتي تفصل بين جنوب القدس، وامتدادها الفلسطيني في بيت لحم، ولفتت بلدية الاحتلال إلى أنّ البناء الاستيطاني الجديد مخصص لخدمة الأزواج اليهودية الشابة واستجلاب المزيد من المستوطنين "الإسرائيليين" إلى القدس المحتلة.

- **بلدية الاحتلال في القدس تنشر مخططات بناء مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية**: -

على الرغم من حجبها عن محرك البحث "جوجل"، إلا أن مخططات البناء لمقر رئيس الحكومة الإسرائيلية في بلفور بالقدس، منشور على موقع الإنترنت التابع لبلدية الاحتلال، بحسب ما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت". ووفقا للصحيفة، فإن على الرغم من حجب المخططات على موقع "جوجل"، إلا أن جميع مخططات البناء والحدائق والساحات والأرصفة والساحات والجدران والمكاتب مكشوفة ويمكن تصفحها في موقع البلدية من قبل أي شخص، وذلك بمجدر الدخول إلى الموقع الإلكتروني التابع للبلدية.

وذكرت الصحيفة، أن هذه المخططات كان يجب أن تكون سرية ومحظورة من النشر، ولكن تم العثور على وثائق ومخططات بناء على الموقع الإلكتروني للبلدية تضمنت رسومات وصورا دقيقة للمسكن الرسمي منذ العام ٢٠١١، حيث لم يتم إزالتها إلا بعد توجه وطلب الصحيفة، وأوضحت الصحيفة، أنه تم تسليم مخططات البناء والصور الحساسة لمقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية، إلى بلدية الاحتلال بالقدس كجزء من الخطوات الملزمة في عملية تقديم طلبات للحصول على تراخيص البناء من البلدية ولجان التنظيم والبناء.

وذكرت أنه لم يتم من قبل الجهات المختصة تحديد مكان إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية بأنه "موقع أمني"، لذلك تمت المصادقة على إجراءات التخطيط لتحديث البناء في الموقع من قبل البلدية ولجان التخطيط، وذلك مثل أي خطة بناء أخرى يتم بحثها ومناقشتها.

وبحسب الصحيفة، فإن أول من اكتشف الثغرة الأمنية الخطيرة، هو الباحث في أمن المعلومات، أميتاي دان، الذي طالب جهاز الأمن العام "الشاباك" والمسؤولين عن أمن رئيس الحكومة الإسرائيلية التحقيق في القضية ومعرفة كيفية حدوث هذا الخرق والإخفاق، على حد تعبير الباحث في أمن المعلومات.

يشار إلى أنه هذه ليست المرة الأولى التي تسمع فيها انتقادات لسهولة تسريب وثائق ومستندات من داخل مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية.

وانتقد رئيس جهاز "الشاباك" الأسبق يوفال ديسكن، في عام ٢٠١٥، عائلة رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو، بسبب مقطع فيديو تم نشره على الإنترنت يكشف عن أجزاء من المنزل حين كان رئيسا للحكومة، وزعم ديسكين في حينه أن هذا كان "خرقا أمنيا خطيرا، يمكن لأي جهاز استخبارات أجنبي ومنظمة إرهابية أن تدفع مقابلة ثروة ضخمة".

- **تصاعد الاستيطان الإسرائيلي، على المشهد العام بمدينة القدس الشرقية المحتلة خلال العام ٢٠٢١:-**

أفاد خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية (غير حكومية)، إن عام ٢٠٢١، شهد عمليات استيطان مكثفة وقرارات هدم وإخلاء كثيرة بالتوازي مع مشاريع "أسرلة (جعلها إسرائيلية) متعددة."

وأضاف التفكجي: "أقدمت السلطات الإسرائيلية على التقدم بمشاريع استيطانية كبيرة وعلى رأسها مشروع إقامة مستوطنة جديدة تضم ١٠ آلاف وحدة استيطانية على أرض مطار القدس الدولي (قلنديا) في شمالي المدينة."

وتابع: "وبموازاة ذلك أصدرت قرارات إقامة أكثر من ١٢٥٠ وحدة استيطانية ضمن مستوطنة (جفعات هاماتوس) جنوبي المدينة، والمضي قدما في أعمال البنى التحتية لمشروع (إي واحد) شرق المدينة"، وأكمل: "كما تم إقرار الشروع في بناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنة (رامات شلومو) على أراضي شعفاط ومستوطنة (بسغات زئيف) على أراضي بيت حنينا شمالي المدينة ومستوطنتي (غيلو) و(هار حوماه) وعلى أراضي بيت صفافا جنوبي المدينة."

وأشار التفكجي إلى أن هذه القرارات ترافقت مع شق ٣ أنفاق تربط المستوطنات بعضها ببعض، إضافة إلى ما يسمى بالطريق الأمريكي الذي يربط المستوطنات جنوبي المدينة مع المستوطنات شرق القدس الشرقية، وأضاف: "كما كُشف النقاب عن مخططات إقامة ٦ بؤر استيطانية داخل أحياء الشيخ جراح وبيت حنينا وصور باهر وبيت صفافا وباب العامود في المدينة، على أنقاض منازل يخطط ما يسمى بحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي لطرد سكانها منها."

وتابع التفكجي: "بموازاة ذلك تكثفت عمليات أسرَلة المدينة من خلال طرح مشروع مركز المدينة، الذي يهدف للحد من البناء في مركز القدس، وقانون التسوية الهادف إلى السيطرة على أكبر عدد من الممتلكات من خلال ما يسمى بحارس أملاك الغائبين."

وأشار الخبير الفلسطيني إلى أن إسرائيل شنت أيضا هجوما كبيرا على نشاطات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والرياضية في القدس، حتى أنه "جرى منع إقامة اجتماعات تأبين لمسؤولين مقدسيين.

محطات صراع استيطاني شرس في عام ٢٠٢١:-

- مقبرة اليوسفيّة- صرح الشهداء:-

نفذت سلطات الاحتلال "البلدية وسلطة الطبيعة" مشروعها في أرض مقبرة صرح الشهداء/التابعة لمقبرة اليوسيفية، والتي تقع على بعد عدة أمتار من باب الأسباط ومقبرة باب الرحمة، وحولت أرض المقبرة البالغة مساحتها ٤ دونمات ونصف إلى "حديقة" .

وسمحت محكمة الاحتلال "لبلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة" بالقيام بأعمال داخل أرض المقبرة، ورفضت الاستئناف الذي قدمته لجنة رعاية المقابر الإسلامية الذي طالبت فيه بوقف الأعمال في المقبرة.

وأوضح مركز المعلومات وادي حلوة- القدس أن سلطات الاحتلال جددت محاولتها لتحويل أرض المقبرة إلى حديقة في شهر أيلول الماضي بوضع الألواح الحديدية والأتربة على أرض المقبرة، وعادت للعمل وبشكل متسارع في شهر تشرين الأول، وقامت بأعمال حفر وتجريف في أرض المقبرة ووضع الأتربة والعشب ورشاشات المياه، ووضعت الأسوار والأسلاك حولها، كما أغلقت مداخلها وثبتت كاميرات المراقبة فيها.

وفي شهر تشرين الأول الماضي، وخلال أعمال الحفر في المقبرة تكشفت عظام وجمجمة وفك وأسنان موتى، فتوقف العمل داخل ارض المقبرة عدة أيام، وقدمت لجنه رعاية المقابر في القدس طلباً إلى "محكمة الصلح" لمنع أعمال الحفر ونبش قبور الموتى في أرض ضريح الشهداء، وبعد عدة أيام رفضت المحكمة الطلب، فعادت سلطات الاحتلال للعمل في أرض المقبرة بوتيرة أسرع حتى تم الانتهاء من تنفيذ المشروع على أنقاض أرض المقبرة.

وأبعدت سلطات الاحتلال ما يزيد عن ٢٠ مقدسيا عن أرض المقبرة لعدة أيام، ومن بينهم رئيس لجنة المقابر الإسلامية مصطفى أبو زهرة، وأعضاء من اللجنة، وخلال الأعمال اعتدت على المقدسيين والأهالي الذين كانوا يحاولون الدخول إلى المقبرة لحماية قبور أبنائهم.

وخلال جلسات المحاكم الخاصة بأرض مقبرة الشهداء، أبرزت الوثائق التي تؤكد أن الأرض خصصت لتكون مقبرة إسلامية منذ أيام أمانة القدس في العهد الأردني، تمت مصادرتها من قبل أمانة القدس لغرض تخصيصها كمقبرة توسعة لمقبرة اليوسيفية، حيث قامت أمانة القدس بتسليم هذه الأرض لدائرة الأوقاف الإسلامية التي بدورها أوقفتها كأرض وقف إسلامي، أما بعد حرب عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بتحويل التنظيم في المنطقة بحيث تم تصنيف هذه الأرض كأرض خضراء.

- باب العمود... واجهة أحداث القدس: -

تصدر باب العمود واجهة الأحداث في مدينة القدس عام ٢٠٢١، عقب وضع السواتر الحديدية على مدرجاته، لمنع الفلسطينيين من الجلوس والتواجد واللقاء خلال أيام رمضان، وتحولت ساحة باب العمود إلى نقطة مواجهة ليلية امتدت إلى الشوارع المحاذية لها، فيما دعت "منظمة ليهافا" اليمينية المتطرفة الى تنظيم مسيرات للمستوطنين تحت شعار "الدفاع عن الشرف اليهودي"، حيث هب المقدسيّون للدفاع عن المدينة، وأحبطوا دخول عشرات المستوطنين إلى باب العمود، رغم ما تعرضوا له من اعتداءات من المستوطنين عليهم وعلى ممتلكاتهم من جهة، واعتقالات وضرب وقمع قوات الاحتلال من جهة أخرى.

واستمر قمع المقدسيين في منطقة باب العمود على مدار الأشهر الماضية، وشهدت منطقة باب العمود أكثر من ٥٠٠ حالة اعتقال، خلال الاحتجاجات على منع التواجد في منطقة باب العامود، أو في أي فعالية أخرى، وتحولت غرفة المراقبة في منطقة باب العمود إلى غرف للتنكيل وقمع المقدسيين من الفتية والشبان والنسوة، بتفتيشهم بشكل دقيق، صعق بالكهرباء، إجبارهم على الجلوس أرضا، توجيه الركلات لهم، ضرب بالهراوات والأقدام والخوذ والأيدي، ورشهم بغاز الفلفل.

أما مسيرة الأعلام، فبعد أن كانت مقررة في بداية شهر أيار؛ ألغيت بعد أن تصدى لها المقدسيون وحذرت فصائل المقاومة في غزة باستهداف مدينة القدس بالصواريخ، حيث كانت الشرارة التي أشعلت الحرب المدمرة على قطاع غزة وانتهت في ٢٠٢١/٥/٢١.

وفي العاشر من حزيران ٢٠٢١، قام عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن غفير باقتحام منطقة باب العمود وعقد مؤتمره الصحفي رافعاً العلم الإسرائيلي، وشهدت المنطقة يومها مواجهات واعتقالات واسعة للمقدسيين الذين تصدوا للمسيرة.

وبعدها بعدة أيام، وبقرار من حكومة بينت سُمح بتنظيم مسيرة "الإعلام"، وحولت القدس لثكنة عسكرية، بنشر قوات الاحتلال بفرقها المختلفة في كافة شوارع القدس، ونصب السواتر والحواجز، وإغلاق العديد من الشوارع والطرقات، وفور وصول المسيرة إلى منطقة باب العمود قام المستوطنون بتوجيه الشتائم للرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وترديد شعارات عنصرية إضافة للحركات النابية، وإلقاء الزجاجات ورش المياه والعصير باتجاه المقدسيين والطواقم الصحفية، وشهدت القدس مواجهات ردا على "مسيرة الأعلام".

- الشيخ جراح ... ساحة مواجهة رفضا لقرارات التهجير والإخلاء: -

حي الشيخ جراح كان ساحة مواجهة وقمع للفعاليات... فعاليات أظهرت تضامناً شعبياً محلياً مع أهالي الحي، وتردد صداها عالمياً وإلكترونياً.

فقد بدأت الفعاليات والاعتصامات في الحي مطلع أيار الماضي، مع اقتراب موعد تنفيذ قرارات الإخلاء التي تهدد العشرات من سكانه، بحجة "ملكية اليهود للأرض"، وقوبلت الاعتصامات بقمع واعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين على المتضامنين والسكان، فيما تصاعدت الأحداث خلال شهر رمضان، بعد اعتداء المستوطنين بغاز الفلفل والحجارة والكراسي على عشرات الصائمين قبل وخلال تناولهم طعام الإفطار أمام منازلهم في الحي، أعقبها اقتحام عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن غفير للحي ونقل مكتبه ليكون أمام بناية الغاوي المسلوبة.

وتواصلت الفعاليات والمظاهرات في الحي في الأشهر التالية وتواصل معها القمع والاعتقالات من قبل قوات الاحتلال.

وأغلقت سلطات الاحتلال حي الشيخ جراح، بإقامة نقاط التفتيش والحواجز خاصة مدخل "كرم الجاعوني" حيث المنازل المهددة بالإخلاء، لمنع وصول المتضامنين إلى الشارع وإقامة الفعاليات التضامنية الرافضة لقرارات الإخلاء.

وقانونيا... رفض أهالي حي الشيخ جراح بالإجماع، التسوية المقترحة من قِبَل المحكمة الإسرائيلية العليا، والتي اقترحت تحويلهم إلى "مستأجرين محميين" عند الجمعية الاستيطانية "نحلات شمعون" التي تسعى إلى السيطرة على الحي.

ولا يزال أهالي حي الشيخ جراح يترقبون قرار المحكمة العليا الإسرائيلية للبت في القضية.

وفي الجزء الغربي من حي الشيخ جراح "كبانية أم هارون" لا يختلف الوضع عن شرقيّه، فإخطارات الإخلاء والتهجير بحق سكانه متواصلة بحجة ملكية الأرض لليهود.

وفي الشهر الأخير سيطرت بلدية القدس على قطعة أرض مساحتها تزيد عن خمسة دونمات عند مدخل حي الشيخ جراح "كرم الجاعوني"، تعود ملكيتها لأربع عائلات فلسطينية، بحجة تحويلها للمنفعة العامة.

كما تتواصل أعمال البناء وتوسيع عدد الوحدات الاستيطانية المقامة على أنقاض فندق شبرد في الحي، والعمل لتحويل قصر المفتي إلى كنيس، ومقابله في أرض المفتي تقوم البلدية بالعمل لتحويل الأرض إلى حديقة عامة، وعلى بعد عدة أمتار من ذلك يتهدد خطر الإخلاء ٣٦ دونما تشتمل على منازل ومنشآت تجارية ومقر نادي الخريجين العرب، بحجة "المنفعة العامة".

- **استكمال هدم منازل سلوان، إخلاء سكان حي الشيخ جرّاح من منازلهم ، تهويد البلدة القديمة: قضايا مفصلية تُرحّل لعام ٢٠٢٢ في القدس: -**

هل سيُخلى سكان حي الشيخ جرّاح من منازلهم في عام ٢٠٢٢؟ هل سيُباد الوجود المقدسي بالكامل من أحياء بلدة سلوان التي يُهدد منازلها خطر الهدم الجماعي؟ وكيف ستبدو ملامح البلدة القديمة ومحيطها في ظل استمرار تنفيذ المشاريع التهويدية الهادفة للسيطرة على الفضاء العام للمدينة؟

هذه الأسئلة وغيرها تراود سكان القدس والباحثين في شؤون المدينة يوميا، ولعل إجاباتها وغيرها من التساؤلات تبدو قاتمة ولا تُبشر بعام جديد هادئ رُحلّت إليه الكثير من القضايا المصيرية.

الكاتب والباحث المختص في شؤون القدس مازن الجعبري أجمل حديثه عن عام ٢٠٢١، بالقول إنه العام الذي استطاعت خلاله الحكومة الإسرائيلية فرض إستراتيجية الضم على القدس، والاقتراب من فرض السيادة الدائمة عليها.

وأضاف أن إسرائيل مضت في مخططاتها التهويدية بعد توثيق علاقاتها مع الدول العربية من خلال اتفاقيات السلام وعلاقات التطبيع، معتمدة أيضا على الانقسام الفلسطيني وصمت المجتمع الدولي.

- آلاف المهددين بالتهجير: -

وإلى عام ٢٠٢٢ سترحل الكثير من الملفات، أهمها قضايا الأحياء الفلسطينية المهددة بالتهجير القسري، إما عبر هدم المنازل بحجة بنائها دون ترخيص كما هي الحال في ٥ أحياء ببلدة سلوان، أو إخلاء المنازل لصالح الجمعيات الاستيطانية كما في حيي بطن الهوى ببلدة سلوان والشيخ جرّاح.

قال الجعبري إن الحكومة الإسرائيلية ستحقق تقدما خلال عام ٢٠٢٢ في كل من ملف التهويد والاستيطان والتهجير الجماعي القسري وضم شطري المدينة الشرقي والغربي.

وبالإضافة لذلك، فإن الحكومة ستمضي قدما في مشروع القدس الكبرى من خلال العديد من الأنفاق والشوارع بين شطري المدينة، وعشرات الشوارع لربط مستوطنات الضفة الغربية بالقدس، بهدف

منع تقسيم القدس في أي مفاوضات قادمة، وبذلك تُحسم المدينة عاصمة يهودية أبدية لدولة الاحتلال، وفقا للباحث المقدسي.

- مشاريع استيطانية ضخمة: -

ملف الاستيطان سيشهد حركة كبيرة خلال العام القادم، على صعيد توسعة مستوطنات قائمة أو إنشاء مستوطنات ضخمة جديدة.

وأوضح الجعبري أنه سيتم بناء ٣ آلاف وحدة استيطانية في كل من بيت صفافا وجبل أبو غنيم جنوبي القدس، وفي الشمال ستستمر محاولات إخراج المشروع الاستيطاني الضخم في منطقة أرض مطار قلنديا الدولي سابقا إلى النور، بحيث يُنشأ هناك ٩ آلاف وحدة استيطانية ومرافق تجارية وسياحية.

وفي محيط البلدة القديمة، ستستكمل إسرائيل مخطط "مركز مدينة القدس الشرقية"، ويشمل هذا المشروع مربعا ضخما من الأراضي والأسواق بدءا من منطقة باب العامود مرورا بشارعي السلطان سليمان وصلاح الدين الأيوبي وجزء من حي الشيخ جراح وجزء من المنطقة الصناعية في وادي الجوز.

ويهدف المشروع -بحسب الجعبري- لوقف التوسع الفلسطيني وضم القدس الغربية مع الشرقية، عبر مشاريع معمارية تدّعي إسرائيل أنها ستحسن ملامح المدينة.

وفي الشق الغربي من حي الشيخ جرّاح المعروف فلسطينيا بـ"أرض النقاع"، يُرجّح الباحث أن تُخلى العديد من العائلات بعد تسوية هذا الشق لصالح الجمعيات الاستيطانية. وفي الشق المقابل المعروف بـ"كرم الجاعوني" ستستمر محاولات تهجير العائلات الفلسطينية، خاصة بعد مصادرة الأرض المجاورة للحي من أجل إقامة مرافق عامة للمستوطنين.

سلوان (جارة المسجد الأقصى)، سيواجه نحو ٧ آلاف مقدسي من سكانها خطر التهجير القسري بسبب تهديدهم بهدم منازلهم في كل من حي وادي حلوة والبستان ووادي ياصول وعين اللوزة ووادي الربابة، بحجة بنائها دون ترخيص، والهدف الحقيقي إقامة مشاريع استيطانية مكانها.

وفي حي بطن الهوى في البلدة ذاتها، تدّعي جمعية "عطيرت كوهانيم" أن ملكية المنازل تعود ليهود من أصول يمنية قبل عام ١٩٤٨، وتسعى الجمعية لإجلاء ٧٢٦ مقدسيا يعيشون على مساحة ٥,٢ دونمات مربعة (الدونم ألف متر مربع) بالحي.

ويضاف للمشاريع الاستيطانية الضخمة مشروع تسوية الأملاك والأراضي الذي يهدف -وفقا للجعبري- إلى مصادرة ٥٠٪ من أصل ٩٪ من المساحة التي يملكها الفلسطينيون بالقدس في الوقت الحالي.

خ. حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم إلى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، أبرزها إقامتها نحو (٢٥٩) حاجزاً عسكرياً مفاجئاً، كان نصيب القدس منها (١١) حاجزا، إلى جانب إغلاقه العديد من شوارعها وطرقاتها؛ مع ما يرافقها وكالعادة من انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، لدى اضطراره لعبور واحد منها، بما فيها استيقافه والتدقيق الممض في هويته وتفتيش مركبته، وبالتالي التسبب باختناقات مرورية خانقة، دعك من انتهازها فرصةً لاعتقال مواطنين، وفي بعض الحالات يصل الأمر حد الاستهانة بحياة الفلسطينيين عبر الالتفاف حول تعليمات اطلاق النار والتذرع بالاشتباه بنية تنفيذ عملية طعن او دهس او ما شابه كسياسة مبطنة لعمليات تصفية متعمدة على هذه الحواجز.

د. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية:

واصل الاحتلال أنشطته الخاصة بتهجير وطرد السكان الفلسطينيين من خلال الإمعان في تنفيذ هجماته المسعورة لهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء في مدينتهم، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب معطيات " دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" شهد شهر كانون الأول ٢٠٢١، هدم وتدمير (٣٤) منزلا في كافة الأراضي المحتلة.

- **مركز طبي يخدم آلاف المقدسيين مهدد بالهدم الإسرائيلي**: -

منذ بدء التهديد بهدم بناية الرجبي والمركز الطبي قبل ١٥ عاما، دفعت العائلة نحو ١١١ ألف دولار مخالفات بحجة "البناء من دون ترخيص"، واضطرت مؤخرا لإيداع ١٦ ألف دولار في خزينة الاحتلال ليمكنها الاستئناف ضد قرار الهدم المقرر قريبا.

اعتاد المقدسيون أخبار هدم المنازل أو المنشآت التجارية اليومية، لكن صدمة تُخيم مؤخرا على آلاف منهم تلقوا خبر هدم إسرائيلي وشيك للمركز الطبي الذي يعالجون فيه منذ عقد ونصف العقد في بلدة سلوان (جنوبي المسجد الأقصى المبارك) بحجة "البناء من دون ترخيص".

ويقدم المركز -المعروف بمركز "عين اللوزة الطبي"- الخدمات لحملة تأمينه الصحي، ويزيد عددهم على ٦ آلاف، منذ عام ٢٠٠٥. وتم إنشاء المركز في طابق أرضي ببناية تعود لعائلة الرجبي التي تستهدفها بلدية الاحتلال الإسرائيلي كاملة بالهدم

وأُمهِلت العائلة -المكونة من ٣٠ فردا- وإدارة المركز الطبي المستأجر لديها حتى الخامس من كانون الأول الجاري لهدم البناية ذاتيا، أو الاستعداد لهدمها بأنياب الجرافات الإسرائيلية الهدم.

- **مجزرة الهدم في حزما جريمة بحق الإنسانية تضاف إلى سجل الاحتلال**:-

واصل الاحتلال عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في عموم الضفة الغربية المحتلة والقدس بشكل خاص، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحجج وذرائع واهية، كوصفة جاهزة وشكل من أشكال الانقضاض على الوجود الفلسطيني في القدس المحتلة والمناطق المصنفة "ج".

وأشارت محافظة القدس في بيان صدر عنها، إلى هدم قوات الاحتلال ١٠ منشآت تجارية في بلدة حزما شمال شرق القدس المحتلة، والتي تعتبر مصدر دخل رئيسي لأصحابها وعشرات العاملين فيها، ما سيؤدي بعشرات العائلات الفلسطينية إلى البقاء دون مصادر دخل.

وأوضحت أن غالبية التقارير الفلسطينية والدولية تُجمع على أن الاحتلال صعّد من عمليات هدم المنازل والمنشآت منذ بداية العام الحالي، منها التقرير الأخير الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة للشؤون

الإنسانية "أوتشا" في فلسطين، والذي أكد الارتفاع الملحوظ في عدد البيوت التي هدمتها سلطات الاحتلال لتبلغ نسبة ٢١٪ خلال هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم.

وأكد تقرير "أوتشا" أن عدد الذين هجروا من الفلسطينيين نتيجة الهدم والاستيلاء على منازلهم ارتفع بنسبة ٢٨٪ خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام، إضافة إلى الارتفاع الحاد في عدد المنشآت التي تم هدمها أو الاستيلاء عليها بنسبة ٩٦٪، وهو ما يعني أن دولة الاحتلال تواصل انتهاكاتها وجرائمها لضرب الوجود الفلسطيني ومحاصرته خدمةً لأغراضها الاستعمارية التوسعية.

- **عام ٢٠٢١: (١٨٧) عملية هدم في مدينة القدس، من بينها ١١٥ منشأة هدمت ذاتيا بأيدي أصحابها: -**

رصد مركز معلومات وادي حلوة- القدس، ١٨٧ عملية هدم في مدينة القدس، من بينها ١١٥ منشأة هدمت ذاتيا بأيدي أصحابها، وكانت المنشآت السكنية الأكثر استهدافا بعملية الهدم حيث رصد ١٢٣ منشأة سكنية؛ "منازل، بنايات، بركس سكني، غرف سكنية، شرفة"، ٢٩ منشأة تجارية ومخازن، ١٨ منشأة حيوانية وزراعية، إضافة الى هدم وتجريف أسوار، ساحة، وكونتينرات.

ولم تسلم المدارس من عمليات الهدم، ففي شهر آب عام ٢٠٢١، هدمت آليات الاحتلال "غرفة صفية لروضة الأوائل النموذجية" في قرية بيت صفافا جنوب القدس، مما ألحق الضرر بـ١٠٠ طالب وطالبة أعمارهم تتراوح بين ٣-٥ سنوات، وشهر تموز الماضي، هدمت الجرافات مدرسة "المتنبي" قيد الإنشاء في مخيم شعفاط في القدس.

- تسريب عقارات للجمعيات الاستيطانية: -

سلوان التي تُعد هدفاً منذ سنوات للاستيطان والتهويد، شهدت خلال عام ٢٠٢١ تسريب عقارات للجمعيات الاستيطانية "عطيرت كوهنيم والعاد"، بعد بيعها من قبل مالكيها.

ففي شهر نيسان تم تسريب ٣ بنايات سكنية وقطعة أرض في الحارة الوسطى في البلدة، وتسريب ٣ منازل أخرى في حي وادي حلوة تمت في شهر تموز، وفي الشهر التالي سربت شقة تقع في بناية

سكنية مسربة في وقت سابق في الحارة الوسطى، وتم تسريب منزل آخر في شهر تشرين الأول من العام الماضي.

ذ. انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، بما فيه المقدسيين؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ حيث أشار تقرير " دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" أن شهر كانون الأول قد شهد (٧٥) حادثة اعتداء شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

- **مخططات إسرائيلية للحفاظ على أغلبية يهودية في القدس المحتلة**: -

نشر قسم التخطيط والأوضاع الديموغرافية والجيو-سياسية في القدس مقالا للباحث نداف شرغاي، على موقع معهد القدس للشؤون العامة والدولة، جاء فيه: -

شكلت الأحداث الأخيرة في القدس المحتلة، وما رافقها من انتهاكات متواصلة لحرمة المسجد الأقصى من جهة، والاعتداءات المتواصلة على الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، لاسيما الشيخ جراح من جهة أخرى، مناسبة مهمة لاستعراض أبرز المخططات الإسرائيلية باتجاه المدينة المقدسة.

مع العلم أن هذه الاعتداءات الإسرائيلية تعود في أساسها إلى مخططات تتعلق بإجراء تغيرات طالبت جهات استيطانية نافذة بإجرائها على القدس، وتستند على التغير الديموغرافي، والواقع الجيو-سياسي للمدينة، على اعتبار أن هذين المجالين لهما كل التأثير على واقع القدس الحالي، ومستقبلها السياسي، وطبيعة الترتيبات السياسية التي ستطرأ عليها في إطار المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين.

يتزامن ذلك مع الصعوبات التي تواجهها إسرائيل في منع الهجرة الفلسطينية إلى داخل حدود المدينة المقدسة، لاسيما مع حرف مسار الجدار الفاصل باتجاه الغرب والجنوب والشمال، باتجاه الأحياء السكنية اليهودية، ومن ثم فإن إمكانية معاودة هذه الهجرات من جديد أمر قابل للحدوث؛ لذات الأسباب التي حدت بحدوث الهجرات السابقة، على الأقل وفق التقدير الإسرائيلي.

في هذه الحالة، يستحضر الإسرائيليون تصريحات "دافيد بن غوريون" أول رئيس حكومة إسرائيلية حين قال: "يجب جلب اليهود للإقامة في مدينة القدس بأي ثمن، ويجب توفير أغلبية يهودية عددية في المدينة خلال زمن قصير، على اليهود الموافقة على السكن في القدس في أي منازل مؤقتة، وعدم انتظار الشقق الجاهزة".

ووفقا للإحصائيات المنشورة، فإنه حتى عام ١٩٦٧، وقفت النسبة بين اليهود عند ٧٤٪ مقابل ٢٦٪ للفلسطينيين، حيث رفعت توصيات عديدة لصناع القرار برفع نسبة السكان اليهود منذ ١٩٦٨، وأوصت رئيسة الحكومة في حينه "غولدا مائير" برفع نسبتهم ٣٪ حتى ١٩٨٢، وعند ١٩٧٣ وصلت نسبة اليهود ٧٣,٥٪ مقابل ٢٥,٥٪ للفلسطينيين، وهكذا تركزت جهود الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، واللجان الحكومية المشكلة لمعالجة أوضاع القدس لهذا الغرض بالتحديد.

يمكن الحديث أن معدلات الهجرة اليهودية من مدينة القدس إلى داخل فلسطين المحتلة ووسطها، آخذة في التزايد والارتفاع منذ العقود الثلاثة الأخيرة، مقابل تزايد معدلات الهجرة الفلسطينية والسكن في قلب المدينة المقدسة.

دفعت هذه الحقيقة بالمؤسسات الإسرائيلية العاملة في المجال الديموغرافي، للتحذير مما تعتبره وضعا خطيرا ستصل إليه المدينة المقدسة، ممثلا بأنه لن تكون نسبة اليهود فيها بعد ٢٠٢٠ كما أقرت الحكومات الإسرائيلية في سنوات السبعينيات والثمانينيات ٧٠٪، مقابل ٣٠٪ من الفلسطينيين، وإنما ستصل نسبة اليهود ٦٠٪ فقط، مقابل ٤٠٪ من الفلسطينيين.

اليوم مثلا، تقف النسبة الديموغرافية بين الجانبين عند ٦٥٪ لليهود، مقابل ٣٥٪ للفلسطينيين في المدينة المقدسة، والتوقع أن يصل عام ٢٠٢٠ واليهود يمثلون ٦٠٪ فقط من سكان القدس، ومع حلول عام ٢٠٣٠ قد تقترب النسبة السكانية من المساواة بين الجانبين في المدينة.

يستحضر الإسرائيليون أسبابا عدة تقف وراء التراجع اليهودي في النسبة السكانية للمدينة المقدسة، ومنها معدلات الولادة عند الفلسطينيين أكبر من نظيرتها عند اليهود، حيث تشير الإحصائيات الرسمية لوجود ٣٠ حالة ولادة عند كل ألف فلسطيني، مقابل ٢٥ ولادة عند اليهود، بجانب التزايد الطبيعي لدى الفلسطيني أكثر من سواه عند اليهود، والأعمار العادية للسكان، حيث يبدأ الشاب اليهودي بالزواج

والإنجاب مع سن الـ٢٥، فيما يبدأ الفلسطيني عند سن الـ١٩، وتبلغ نسبة الأزواج الراغبة بالإنجاب على الفور عند اليهود ٣١٪، فيما ترتفع النسبة عند الفلسطينيين بـ٤٢٪.

بنتيجة إجمالية، يبدو أن معدل التزايد السكاني في القدس عند الفلسطينيين يفوق بثلاثة أضعاف ما لدى اليهود، حيث تشير الأرقام أن العقود الأربعة الأخيرة شهدت ارتفاعا بنسبة ١٤٦٪ في عدد اليهود، فيما جاءت النسبة عند الفلسطينيين في ذات الفترة الزمنية ٢٨٠٪، وفي أواخر ٢٠٠٨ وصل عدد سكان القدس ٧٦٤ ألف نسمة، ٤٩٥ ألف يهودي، و٢٧٠ ألف فلسطيني.

في المقابل، يمكن الإشارة إلى عمل الجهات الاستيطانية اليهودية على قدم وساق لمحاولة الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لبسط سيطرتها عليها، ومنحها لليهود في وقت لاحق، رغم وجود جملة عقبات تقف أمامها للحيلولة دون تنفيذ هدفها، وتتمثل في أسباب سياسية، وخشية إسرائيل من ردة الفعل الدولية على خطوات، قد تعتبر سياسية على أراض تعتبر "محتلة" خلف الخط الأخضر، لاسيما الخلاف الذي قد ينشب مع الكنائس المسيحية التي تسيطر على تلك الأراضي.

- **تغريم البطريركية الأرثوذكسية في القدس بدفع ١٣ مليون دولار لـ"كاكال":-**

أصدر قاضي المحكمة المركزية في القدس، موشيه بار – عام، الأسبوع الماضي، قرار حكم في قضية أراضي البطريركية الأرثوذكسية في القدس، يقضي بأن على البطريركية أن تدفع مبلغ ١٣ مليون دولار إلى شركة "هيمنوتا" التابعة لـ"كيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق الدائم لإسرائيل – "كاكال") في قضية تأجير الأراضي للأخيرة في منطقتي رحافيا وطالبية في القدس لمدة ٩٩ عاما.

وجاء قرار الحكم رغم أن القاضي بار – عام أكد في قراره أن "البطريرك ثيودوروس لم يوقع بخط يده على وثائق الصفقة. وتم تزوير توقيعه ولم يؤكد من قِبل (كاتب العدل المحامي أبراهام) بيري. وإلى جانب ذلك، فإن ختم البطريركية وختم البطريرك اللذان يظهران على الوثائق هي أختام أصلية، رغم أنه ليس واضحا من ختم بها الوثائق"، بحسب تقرير نشرته صحيفة "ماكور ريشون" في موقعها الإلكتروني.

ويذكر أنه في هذه القضية، بعد التأجير المزعوم لأراضي البطريركية في رحافيا وطالبية لـ٩٩ عاما، في منتصف التسعينيات، نقلت "كاكال" حقوق التأجير هذه إلى "مديرية أراضي إسرائيل"، التي بدورها أجّرتها لـ١١٠٠ عائلة ومؤسسة تقطن في هاتين المنطقتين اليوم. وبمرور السنين ارتفع سعر هذه الأراضي بينما في نهاية الألفية الماضية كان البطريرك ثيودوروس قد أصبح مسنا ومريضا. وبسبب هذه الصفقة المزعومة وغيرها، كانت تمارس عليه ضغوط من طائفته، وضغوط أخرى من الحكومة الإسرائيلية التي سعت إلى الاستيلاء على هذه الأراضي من خلال تمديد فترة تأجيرها كي لا يبرم صفقات مع مستثمرين باسم السلطة الفلسطينية، حسب الصحيفة.

وفي العام ٢٠٠٠، توجه المحامي يعقوب فاينروت إلى وزيري المالية والبنية التحتية الإسرائيليين، كوكيل للسمسارين الحريديين يعقوب رابينوفيتش ودافيد مورغنشتيرن، اللذين ساعدهما شخص يدعى بينو زيسمان. وادعى السمساران وزيسمان أنهم يتواصلون مع مكتب البطريرك ثيودوروس، وأن البطريرك يوافق على توقيع صفقة، تقضي بتأجير الأراضي لمدة ٩٩٩ عاما مقابل مبلغ ١٦ مليون دولار.

وأضافت الصحيفة أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على هذا العرض، لكن بسبب صعوبة إبرام البطريرك صفقة كهذه مع إسرائيليين، تم الاتفاق على أن يقيم رابينوفيتش شركة أجنبية باسم **Christian Land in Israel**، وأن تحصل على حقوق التأجير بالائتمان لصالح "هيمنوتا". واشترط السمساران أن تكون الصفقة سرية وأن يتم تحويل المال نقدا إليهما ومن دون إصدار سندات قبض مقابل المال. كما طلب فاينروت والسمساران إضافة ٤ ملايين دولار كأتعاب.

ولاحقا، نقل فاينروت شيكا بمبلغ ١٦ مليون دولار إلى رابينوفيتش وزيسمان، كي ينقلانه إلى البطريركية. لكن السمسارين صرفا الشيك وغادرا البلاد من دون تسليم المبلغ إلى البطريركية. وإثر ذلك سارعت "هيمنوتا" إلى تسجيل "ملاحظة معارضة" على الأراضي في الطابو، التي أثارت غضب الكنيسة الأرثوذكسية ورفعت دعوى من أجل شطب المذكرة، وأكدت أنها لم تتلق مالا وأن التواقيع مزورة. وأظهر تحقيق أجرته الشرطة الإسرائيلية أنه جرى إيداع الأموال في أوروبا وأن السمسارين حصلا على معظمها. وتم لاحقا سجنهما وتغريمهما بعد إدانتهما في محكمة إسرائيلية.

وفي العام ٢٠١٣، أصدرت المحكمة قرارا جاء فيه أن "صفقة الأراضي وهمية ولا صلاحية لها. ولم تشترِ هيمنوتا أي حق في الأراضي بموجب وثائق الصفقة."

- **قانون جديد يستهدف التعليم ومحاربة الهوية الفلسطينية في القدس**:

في خطوة خطيرة تستهدف تجفيف منابع المدارس في مدينة القدس المحتلة وفرض مزيد من السيطرة الأمنية، ومحاربة الهوية الوطنية، تقدم عضو الكنيست الإسرائيلي المتطرف "ايتمار بن غفير" بمشروع قانون جديد من شأنه أن يمنع المعلمين في القدس والداخل المحتل من إبداء تضامنهم مع القضية الفلسطينية، وبحسب القناة العبرية السابعة، فإنه "وبموجب القانون الجديد سيتم طرد أي معلم يثبت أنه يدعم القضية الفلسطينية أو يؤيدها".

وتنص المذكرة التفسيرية لمشروع القانون، على أنه " في السنوات الأخيرة كانت هناك حالات متزايدة أعرب فيها مدرسون يعملون في مدارس تمولها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، عن دعمهم لأعمال أو منظمات تعمل ضد الاحتلال".

ويتضمن مشروع القانون، أن " يقدم المعلمون والمشرفون والموظفون في وزارة التربية والتعليم، تعهدًا واضحًا بعدم إبداء اي دعم لأي عمل ضد إسرائيل، وكذلك المنظمات التي تناهض الكيان، ومنع نشر أي دعاية في المدرسة فيها تأييد للنضال الفلسطيني.

وعقب استشهاد المقدسي فادي أبو شخيدم بعد تنفيذه عملية إطلاق نار قرب المسجد الأقصى المبارك، ما أدى لمقتل جندي إسرائيلي وإصابة ٤ آخرين في ٢١ تشرين الثاني، اتخذت سلطات الاحتلال قرارًا بضرورة إخضاع كل معلم يريد أن يتوظف في وزارة التربية والتعليم في القدس والتابعة للاحتلال، لتحقيق وفحص أمني، وأكدت مصادر عبرية أن جميع طلبات التوظيف توقفت، لحين اعتماد القرار بشكله النهائي.

- استهداف متعمد: -

المختص في شؤون القدس ناصر الهدمي يقول: إن الاحتلال يتعمد استهداف التعليم في مدينة القدس، لأنه وجد في المدارس بؤرة للصراع الوطني، وأنها تُخرج رجالًا ترفض هذا الاحتلال وتقاومه بكل الوسائل الممكنة.

ويوضح أن العملية البطولية التي نفذها الشهيد أبو شخيدم، والذي كان معلمًا في مدرسة الرشيدية التابعة لبلدية الاحتلال كان مثالًا للوطنية والقيم والأخلاق، وما قام به شكل صفعة للاحتلال، وفشلًا ذريعًا لسياساته الأمنية داخل القدس، ويضيف أن هذا الأمر دفع الاحتلال لاستخلاص العبر والعمل على تغيير سياساته اتجاه التعليم، وفرض مزيد من السيطرة الأمنية على توظيف المدرسين والعاملين في قطاع التعليم بكافة المدارس في القدس.

وبحسب الهدمي، فإن سلطات الاحتلال اتخذت قرارًا بعدم توظيف أي مدرس جديد لا يتوافق مع المعايير الجديدة التي وضعها جهاز المخابرات، وهو أن يخضع للتحقيق والفحص الأمني قبل التعيين، كما سيتم إجراء فحص أمني لكل المعلمين السابقين.

ويواجه التعليم في القدس وضعًا كارثيًا وتدميرًا ممنهجًا بسبب إجراءات الاحتلال العنصرية، والتي استنزفت على مدار سنوات سابقة، قدرته على البقاء والصمود أمام المناهج الإسرائيلية، وفي ظل غياب أي سيادة فلسطينية.

- <u>توجه إسرائيلي: -</u>

ويشير الناشط المقدسي إلى أن بلدية الاحتلال حاولت سابقًا فرض تدريس المنهاج الإسرائيلي على المدارس في القدس بشكل إجباري، ومنحت امتيازات مالية لأجل ذلك، بهدف كي وعي الطلبة الفلسطينيين، وغسل أدمغتهم.

ويتابع "يبدو أن هناك توجهًا إسرائيليًا لتجفيف منابع المدارس التي لا تدرس المنهاج الإسرائيلي، والعمل على محاربتها لإجبارها على تدريسه".

ويرى أن الاحتلال يستهدف التعليم لوعيه بأهميته في بناء المجتمعات والتأثير على المجتمع المقدسي خصوصًا في مقاومة الاحتلال وإجراءاته العنصرية والممنهجة في القدس، بالإضافة إلى مدى خطورته في التأثير على مجريات الأمور داخل المدينة.

ويشكل استهداف التعليم- وفقًا للهدمي- اعتداءً على القيم والهوية الوطنية الفلسطينية، وأيضًا استهدافًا مبرمجًا لمستقبل شعبنا، وضربة قوية في حال نجحت سلطات الاحتلال في استهدافه لنضال شعبنا في الحفاظ على هويته وسيطرته على ثقافة أبنائه.

ومن شأن تطبيق القرار الإسرائيلي الجديد حرمان شريحة واسعة من المقدسيين من العمل في قطاع التعليم والمعارف، والتضييق أكثر عليهم اقتصاديًا ومحاربتهم في مصدر رزقهم، لدفعهم للرحيل خارج القدس.